

دعوى تعويض المستهلك عن الضرر التنافسي:

تفعيل لدور المستهلك في التطبيق الخاص لقانون المنافسة

سرور بولغب⁽¹⁾،

⁽¹⁾ طالبة دكتوراه، مخبر البحث حول فعالية القاعدة القانونية،
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة،
بجاية، 06000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: soror.boulgheb@droit.univ-bejaia.dz

جوهرة بركات⁽²⁾،

⁽²⁾ أستاذ محاضر "أ"، مخبر البحث حول فعالية القاعدة
القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد
الرحمن ميرة، بجاية، 06000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: djohra.barkat@univ-bejaia.dz

الملخص:

يعتبر التطبيق الخاص من بين أهم الإجراءات القانونية المستحدثة في مجال المنافسة، الذي يسمح للأطراف الخاصة بإمكانية المساهمة في تطبيق قانون المنافسة، ويعد المستهلك أحد أطراف التطبيق الخاص لقانون المنافسة بالنظر إلى كونه مستفيدا ومؤثرا في ذات الوقت على كفاءة العملية التنافسية، ويبرز دور المستهلك في التطبيق الخاص من خلال آليات التعويض الجماعي التي تسمح بتجميع عديد الدعاوى القانونية الناشئة عن نفس الانتهاك في إجراء قانوني واحد، وهو ما يعزز المصلحة الجماعية للمستهلك ويزيد من فعالية الردع العام لقانون المنافسة.

الكلمات المفتاحية:

التطبيق الخاص، التعويض الجماعي، حماية المستهلك، سياسة المنافسة.

تاريخ إرسال المقال: 2024/10/10، تاريخ قبول المقال: 2025/01/30، تاريخ نشر المقال: 2025/06/30

لتهميش المقال: سرور بولغب، جوهرة بركات، "دعوى تعويض المستهلك عن الضرر التنافسي: تفعيل لدور المستهلك في التطبيق الخاص لقانون المنافسة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 16، العدد 01، السنة 2025، ص 187-205.

المقال متوفر على الرابط التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المؤلف المراسل: سرور بولغب، soror.boulgheb@droit.univ-bejaia.dz

Consumer Compensation Claims for Competitive Damage: Activation the Consumer's Role in the Private Enforcement of Competition Law

Abstract:

The private enforcement is one of the most important legal procedures developed in the field of competition, which allows private parties the possibility of contributing to the implementation of the competition law. The consumer is one of the parties of the private enforcement of the competition law, in that he is at the same time a beneficiary and an influencer on the efficiency of the competitive process. The role of the consumer in the private enforcement is highlighted through the mechanisms of collective redress that allow the collection of several legal claims arising from the same violation in one legal procedure, which enhances the collective interest of the consumer and increases the effectiveness of the general deterrence of the competition law.

Keywords:

Private enforcement, Collective redress, Consumer Protection, Competition Policy.

L'action en réparation du consommateur pour le préjudice concurrentiel :

Vers une activation du rôle du consommateur dans le *private enforcement* du droit de la concurrence

Résumé:

Le *private enforcement* constitue l'un des mécanismes juridiques les plus importants développés en matière du droit de la concurrence. Il offre aux parties privées, y compris les consommateurs, la possibilité de contribuer activement à la mise en œuvre de ce droit en engageant des actions en réparation à la suite de pratiques anticoncurrentielles.

Le consommateur, en tant que partie directement ou indirectement lésée par les violations des règles concurrentielles, joue un rôle central dans ce dispositif. Il en est à la fois le bénéficiaire, à travers la réparation des préjudices subis, et un acteur

indirect de l'efficacité du système concurrentiel, en renforçant son caractère dissuasif.

Ce rôle s'illustre particulièrement à travers les mécanismes de compensation collective, qui permettent de regrouper plusieurs actions individuelles découlant d'une même infraction dans une procédure unique. Ce recours collectif favorise une meilleure protection des intérêts des consommateurs tout en renforçant l'effectivité du droit de la concurrence et la dissuasion à l'égard des comportements illicites.

Mots-clés:

Private enforcement, compensation collective, protection du consommateur, politique de la concurrence.

مقدمة

يعتبر قانون المنافسة مجموعة من القواعد القانونية تضمن الحفاظ على توازن السوق، كما تهدف إلى تحقيق المنافسة النزيهة بين المؤسسات التي تنشط فيه، التي تسعى بدورها إلى عرض منتجاتها بأعلى جودة وبأسعار تنافسية، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على حق المستهلك في المفاضلة بين المنتجات، فقانون المنافسة يحمي المستهلك من خلال ضمان السير الحسن للسوق الأمر الذي يعود بالنفع عليه، كما تعمل سياسة المنافسة على تفعيل دور المستهلك في العملية التنافسية من أجل تعزيز موقفه تجاه التغيرات السريعة التي تحدث في السوق، حيث تحول المستهلك من مجرد مستفيد من المزايا الناتجة عن العملية التنافسية إلى طرف مؤثر فيها.

عرف تطبيق قانون المنافسة تطورا كبيرا على مستوى قانون المنافسة الأوروبي، الذي يعطي أهمية بالغة لمساهمة المستهلك في تطبيق قانون المنافسة من خلال إجراءات التطبيق الخاص المنصوص عليه ضمن التوجيه الأوروبي رقم 104/2014¹ المتعلق بالتعويض عن أضرار الاحتكار، الذي يتضمن إجراءات قانونية خاصة تسمح للمستهلك برفع دعوى مدنية أمام المحاكم المختصة للحصول على التعويض جراء الضرر الذي لحق به.

ينظر إلى التطبيق الخاص على أنه وسيلة قانونية تمكن المستهلك من المساهمة المباشرة في تطبيق قانون المنافسة عن طريق الجمع بين دعوى تعويض المستهلك وبين الوظيفة الردعية للتطبيق الخاص، ولقد نتج عن إجراءات التطبيق الخاص مستهلك قوي وأكثر تمكين خاصة بعد إدراج آليات التعويض الجماعي التي تسمح بتجميع عديد الدعاوى القانونية المتشابهة في إجراء قانوني واحد، فطبيعية عمل الإجراءات الجماعية تمكن من التغلب على بعض إشكالات التطبيق الخاص وتعمل على تسهيل وصول المستهلك إلى العدالة، لذلك تعتبر آليات التعويض الجماعي أهم الوسائل القانونية التي يعتمد عليها التطبيق الخاص لقانون المنافسة.

يشير التطبيق الخاص لقانون المنافسة بالاعتماد على دعاوى التعويض الخاصة بالمستهلك تساؤلا حول دور المستهلك في التطبيق الخاص لقانون المنافسة؟ يعتمد البحث في مساهمة المستهلك في تطبيق قانون

¹ Directive 2014/104 of the European parliament and of the council of 26 November 2014 on certain rules governing Actions for damages under national law for infringement of competition law provision of the member states and of the European Union, OJL 349, 2014.

<https://eur-lex.europa.eu/>

المنافسة على تكريس دور هذا الأخير (مبحث أول)، وكذا تفعيل هذا الدور من خلال تعزيز آليات التعويض الجماعي (مبحث ثان).

المبحث الأول: تكريس دور المستهلك في تطبيق قانون المنافسة

يعتبر الأداء الفعال للسوق وتحقيق التقدم الاقتصادي والتقني مؤشرا جيدا على الكفاءة الاقتصادية وعلى النقيض من ذلك تعتبر الأسعار المرتفعة وقلة الإنتاج وضعف الجودة مؤشرات سلبية على وجود خلل في أداء السوق، وتساعد هذه المعطيات على معرفة وضعية المستهلك في السوق، ولأن أهداف سياسة المنافسة لا تقتصر على تحقيق التوازن داخل السوق بالشكل الذي يضمن استمرار النشاط فيه، بل توسعت هذه الأهداف لتشمل المستهلك كأحد فواعل قانون المنافسة، فقد أصبح لديه الحق في مراجعة العملية التنافسية عندما تتسبب له بالضرر باستخدام آليات المطالبة بالتعويض عن الضرر التنافسي، هذه الآليات التي تساهم بشكل مباشر في التطبيق الخاص لقانون المنافسة (مطلب أول)، وعند الحديث عن التطبيق الخاص لقانون المنافسة من طرف المستهلك، فإنه من المهم جدا البحث في الأسباب التي دفعت سياسة المنافسة إلى إشراك هذا الأخير في تطبيق قانون المنافسة (مطلب ثان).

المطلب الأول: مكانة المستهلك في قانون المنافسة

ينظر إلى مساهمة المستهلك في التطبيق الخاص لقانون المنافسة على أنها وسيلة بديلة لجذب اهتمام المستهلك إلى كل ما يحدث داخل السوق، ولأن مساهمة المستهلك في التطبيق الخاص لقانون المنافسة حديثة نسبيا فإنه من الضروري تحديد مفهومه من منظور قانون المنافسة (فرع أول)، كما تلغي مساهمة المستهلك في تطبيق قانون المنافسة الفكر السائد حول أنه مجرد مستفيد لا أكثر من قانون المنافسة، بل على العكس من ذلك للمستهلك أن يكون جهة فعالة ومؤثرة في التطبيق الخاص لقانون المنافسة، فهو لا يستفيد من مزايا الأسواق التنافسية فحسب، وإنما يلعب دورا مهما في توليدها واستمرار النشاط فيها (فرع ثان).

الفرع الأول: التعريف بالمستهلك في قانون المنافسة: بين المستهلك الوسيط والمستهلك النهائي

يختلف تعريف مصطلح المستهلك في قوانين وسياسة المنافسة عن تعريفه في قوانين حماية المستهلك، نتيجة الاختلاف في أهداف سياسة كل منها وكذا لاختلاف مستوى وأساليب الحماية المقدمة للمستهلك، في كل من قانون المنافسة الأوروبي (أولا)، كذلك في القانون الجزائري (ثانيا).

أولا: تعريف المستهلك في قانون المنافسة الأوروبي

تعرف اللجنة الأوروبية من خلال المبادئ التوجيهية بشأن تطبيق نص المادة 101 الفقرة 3 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي المتعلقة باتفاقيات التعاون الأفقي، المستهلك على أنه: "مفهوم المستهلك يشمل جميع المستخدمين المباشرين وغير المباشرين بما في ذلك المنتجون الذين يستخدمون المنتجات لإعادة تصنيعها وتجارة الجملة وتجارة التجزئة والمستهلكون النهائيون"².

اعتمدت اللجنة الأوروبية ذات المفهوم في تعريفها للمستهلك من خلال المبادئ التوجيهية بشأن تطبيق المادة 82 (102 حاليا) من معاهدة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالسلوك الاستبعادي للمؤسسات المهيمنة، حيث تنص على أن "تعتبر اللجنة الأوروبية... ممارسات منافية للمنافسة سواء على المستوى الوسيط أو على مستوى المستهلكين النهائيين أو على كلا المستويين"³.

يعتمد قانون المنافسة الأوروبي في تعريفه لمصطلح المستهلك على المفهوم الواسع له، حيث لا يشير مصطلح المستهلك إلى المستهلك النهائي فحسب، بل يشير أيضا إلى المستخدمين المباشرين وغير المباشرين

² Article 101/2 of the European commission, "Guidelines on the Applicability of Article 101 of the treaty on the functioning of the European Union to horizontal co-operation. "The concept of "consumers" encompasses all direct or indirect users including producers that use the products as an input, wholesalers, retailers and final consumers".

<https://eur-lex.europa.eu/>

³ Article 82 of the European commission, "Guidance on the commission's Enforcement priorities in Applying Article 82 of the EC treaty to Abusive Exclusionary Conduct by Dominant Undertakings". "the commission will address ...anti-competitive foreclosure either at the intermediate level or the level of final consumers, or at the both levels".

<https://eur-lex.europa.eu/>

للسلعة أو الخدمة، وهذا عكس المفهوم الضيق للمستهلك في التوجيه رقم 83/2011 المتعلق بحقوق المستهلك حيث عرف المستهلك في نص المادة 17 منه على أن "المستهلك الشخص الطبيعي الذي يتصرف لأغراض لا تدخل في إطار نشاطه التجاري، الصناعي أو الحرفي الحر..."⁴، نتيجة لذلك فإن نطاق الحماية الذي يضمنه قانون المنافسة لا يقتصر على حماية المستهلك النهائي فقط، بل يمتد أيضا ليشمل المستهلك الوسيط، وتبرر اللجنة الأوروبية موقفها بناء على الأثر الوسيط على المشتري غير المباشر، بحيث تفترض أن أي ضرر يلحق بالمشتري الوسيط سيؤدي حتما إلى إلحاق الضرر بالمستهلك النهائي، بمعنى آخر يمكن استنتاج الضرر الذي يلحق بالمستهلك النهائي من خلال الضرر الذي يلحق بالمشتري الوسيط⁵.

خلافًا لذلك في حال اعتمدت اللجنة تعريفا ضيقا للمستهلك، فإن ذلك يعني التركيز على حماية المستهلك النهائي، وبالتالي فإن معظم الانتهاكات التي تحدث على طول سلسلة التوريد تكون في معزل عن التحقيق في مكافحة الممارسات المنافسة للمنافسة، كما يتعين على سلطة المنافسة أن تبحث فيما إذا كان الضرر الذي يتعرض له المشتري المباشر في سلسلة التوريد ينتقل بشكل تلقائي إلى المستهلك النهائي أو يتم استيعابه على طول سلسلة التوريد⁶.

ثانيا: تعريف المستهلك في القانون الجزائري

يكتسي مفهوم المستهلك أهمية بالغة بالنظر إلى كونه معيارا أساسيا لتحديد نطاق أحكام حماية المستهلك، مع ذلك لم يتضمن القانون المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك الصادر سنة 1989⁷ تعريفا للمستهلك، بل

⁴ Article 17 of Directive 2011/83 EU of the European parliament and of the council of 25 October 2011 on the consumer Rights provides that " the definition of the consumer should encompass natural persons who act for purposes which are outside their commercial , industrial , craft or liberal activity...."

<https://eur-lex.europa.eu/>

⁵ CSERES K.J, Competition and consumer policies: starting point for better convergence, Amsterdam Center for law and Economic, working paper, 2009, p. 8

⁶ DASKALOVA Victoria, « Consumer welfare in EU competition law: what is it (not) about?», *The Competition Law Review*, Volume 11, issue 1, 2015, p. 138.

⁷ قانون رقم 02-89 مؤرخ في 7 فيفري 1989، يتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، ج ر عدد 6، صادر في 8 فيفري 1989، (ملغى).

ترك مهمة تعريفه للنصوص التنظيمية حيث عرّف المرسوم التنفيذي رقم 39/90 المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش⁸ (ساري المفعول)، في نص المادة 2 الفقرة 9 منه المستهلك على أنه "كل شخص يقتني بثمن أو مجاناً، منتجاً أو خدمة، معدين للاستعمال الوسيط أو النهائي لسد حاجاته الشخصية أو حاجات شخص آخر، أو حيوان متكفل به". يتضح من خلال عبارة "للاستعمال الوسيط" التي يقصد بها المستهلك الذي يقتني السلعة لإعادة تصنيعها أو لإعادة بيعها، أن المشرع الجزائري قد اعتمد المفهوم الواسع للمستهلك على اعتبار أن نطاق الحماية يشمل كلا من المستهلك النهائي والوسيط على حد سواء⁹.

تغير موقف المشرع الجزائري في تحديده لمفهوم المستهلك، إذ أصبح ينحصر وصف هذا الأخير في المستهلك النهائي لا غير، حيث جاء في نص المادة 3 من القانون رقم 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش معدل ومتم أن المستهلك "كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بمقابل أو مجاناً، سلعة أو خدمة موجهة للاستهلاك النهائي...."¹⁰، حيث يركز في منحه لوصف المستهلك على الاستعمال النهائي للمنتج ويستبعد بذلك الاستعمال الوسيط الذي يقوم على إعادة تصنيع أو إنتاج المنتج من أجل الاستعمال في النشاط المهني أو الحرفي.

لم يقدم قانون المنافسة الجزائري تعريفاً لمصطلح المستهلك، ولم يحدد صراحة طبيعة المستهلك الذي تشملته قواعد المنافسة بالحماية، إلا أنه عند تناوله للحق في التعويض للطرف المضرور من الممارسات المنافسة للمنافسة، وباستقراء نص المادة 48 من الأمر 03/03 المتعلق بالمنافسة¹¹ المعدل والمتم نجد أنه يشير إلى أنه

⁸ مرسوم تنفيذي رقم 39-90 مؤرخ في 30 جانفي 1990، يتعلق برقابة الجودة وقمع الغش، ج ر عدد 5، صادر في 31 جانفي 1990.

⁹ انظر: جريفي محمد، حماية المستهلك في نطاق العقد، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق، تخصص قانون خاص معمم، كلية الحقوق، جامعة أدرار، 2017/2018، ص 32.

¹⁰ قانون رقم 03-09 مؤرخ في 25 فيفري 2009، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج ر عدد 15، صادر في 8 مارس 2008، معدل ومتم بالقانون رقم 09-18 المؤرخ في 10 جوان 2018، ج ر عدد 35، صادر في 13 جوان 2018.

¹¹ أمر رقم 03-03 مؤرخ في 29 جويلية 2003، يتعلق بالمنافسة، ج ر عدد 43، صادر في 20-07-2003، معدل ومتم بالقانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008، ج ر عدد 36، صادر في 22-07-2008، معدل ومتم بالقانون رقم 10-05 المؤرخ في 15 أوت 2010، ج ر عدد 46، صادر في 18-08-2010.

يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي يعتبر نفسه متضررا من أي ممارسة مقيدة للمنافسة أن يطالب بالتعويض، حيث يفهم من نص المادة أن قانون المنافسة الجزائري يتبنى المفهوم الواسع للمستهلك، فهو لم يحدد صراحة ولا ضمنا أن يكون الشخص الطبيعي أو المعنوي المضرور مستهلكا نهائيا، حتى يتمكن من المطالبة بالتعويض عن الضرر التنافسي.

الفرع الثاني: المستهلك كأحد أطراف التطبيق الخاص لقانون المنافسة

تتقسم الأطراف الخاصة في قانون المنافسة إلى المؤسسات المنافسة بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العملاء والمستهلكين، واستنادا لهذا التقسيم يعتبر المستهلك الطرف الأكثر تضررا من انتهاكات قواعد المنافسة، كما أنه في أضعف موقف بالنسبة لاتخاذ إجراءات خاصة ضد هذا الانتهاك، ويرجع سبب ذلك إلى الضعف المعرفي والاقتصادي الذي يعتري المستهلك، كذلك لطبيعة الضرر الفردي الذي يصيب المستهلك الذي عادة ما يكون صغيرا بالمقارنة مع تكاليف التقاضي لجبر الضرر¹².

لزيادة فرص المستهلك في رفع دعاوى خاصة بالتعويض عن الضرر الفردي اعتمدت اللجنة الأوروبية التوجيه رقم 104/2014 المتعلق بالتعويض عن أضرار الاحتكار حيث جاء في نص المادة 3 الفقرة 2 ما يلي "..... أن يكون لأي شخص بما في ذلك المستهلكين والمؤسسات المنافسة وسلطات المنافسة أن تطلب التعويض أمام المحاكم الوطنية عن الضرر الذي لحق بها نتيجة انتهاك هذه الأحكام..."¹³.

ينص التوجيه الأوروبي المتعلق بالتعويض عن الضرر على أن، أي شخص طبيعي أو معنوي يتعرض لضرر ناجم عن انتهاك قواعد المنافسة، له الحق في المطالبة والحصول على التعويض الكامل عن هذا الضرر.

¹² GVELESAINI Zurab, The necessity of the consumer law for competition and more robust enforcement of competition law, in partial fulfilment of the requirements for the degree of SDJ in international Business law, Department of legal, Central European university, 2017, p. 287.

¹³ Article 3/2 of Directive 2014/104 "...be they an individual, including consumers and undertaking, or public authority can claim compensation before national courts for the harm caused to them by an infringement of those provision...".

<https://eur-lex.europa.eu/>

يسعى قانون المنافسة من خلال هذا التوجيه إلى رفع مستوى التقاضي الخاص بالمستهلك وتكريس الحق في التعويض لهذا الأخير باعتباره أحد أطراف قانون المنافسة¹⁴، وأن تعزيز الدعاوى ذات الصلة بالضرر الخاص بالمستهلك ستؤدي بلا شك إلى فعالية تطبيق قانون المنافسة، وبالتالي الحفاظ على النظام العام التنافسي¹⁵.

يكرس المشرع الجزائري ضمن نصوص قانون المنافسة حق التعويض لجميع الأطراف المتضررة من انتهاك قواعد المنافسة، بما في ذلك المستهلك وذلك بالاعتماد على أحكام المسؤولية المدنية المنصوص عليها في القواعد العامة¹⁶.

تبرز الحاجة إلى مساهمة المستهلك في التطبيق الخاص لقانون المنافسة عندما يتعلق الأمر بالاتفاقات الرأسية وإساءة استغلال وضعية الهيمنة، حيث يكون المستهلك الوسيط على دراية تامة بالقيود المفروضة في الاتفاقيات التعاقدية، وقد لا تملك سلطة المنافسة في جميع الحالات الحوافز والموارد وحتى الوضع المناسب داخل السوق للكشف عنها، في مقابل ذلك يكون لدى المستهلك المعلومات اللازمة بالنظر إلى علاقاتهم التعاقدية مع المؤسسات المخالفة، وهو ما يجعل من دعوى تعويض المستهلك الوسيلة الأكثر ملاءمة للتطبيق الخاص لقانون المنافسة¹⁷.

المطلب الثاني: المبررات المعيارية لمساهمة المستهلك في التطبيق الخاص لقانون المنافسة

تبرر مساهمة المستهلك في التطبيق الخاص لقانون المنافسة، بحقه في الحصول على حصة عادلة من الفوائد الاقتصادية الناتجة عن الأداء الفعال للسوق، ولذلك فإن تطبيق قانون المنافسة يؤثر على المصالح

¹⁴ DREXL Josef, Consumer actions of the adoption of the EU directive damaged Claims competition Law Infringements, Max Planck Institute for Innovation and Competition, 2015, p. 16.

¹⁵ LEHAIR Benjamin, «La protection du consommateur par le droit de la concurrence : Analyse civiliste en pratique des positions canadienne et européenne», *Revue Internationale de Droit Economique*, Volume 30, 2016, p. 16.

¹⁶ للتفصيل أكثر انظر: لحراري شالح ويزة، حماية المستهلك في ظل قانون حماية المستهلك وقمع الغش وقانون المنافسة (دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2024، ص 536.

¹⁷ CSERES KJ, MEARDESJ, «Consumer's access to EU competition law procedure: outer and inner limits», *Common Market Law Review*, Volume 51, 2014, p.p. 16-17.

الاقتصادية للمستهلك بشكل مباشر، وهو ما يستدعي أن يكون للمستهلك دور في تطبيقه، عن طريق تسهيل وصوله إلى العدالة ورفع دعاوى خاصة أمام المحاكم العادية للحصول على تعويض عادل عن الضرر الذي لحق به (فرع أول)، ومن خلال هذا الإجراء كذلك يساهم المستهلك في تحقيق أحد أهم أهداف سياسة المنافسة المتمثل في ردع المؤسسات المخالفة وزيادة امتثالها لقواعد المنافسة (فرع ثان).

الفرع الأول: التعويض عن الضرر التنافسي

كان الهدف الرئيسي من توجيه التعويض عن الضرر هو وضع قواعد مشتركة وموحدة للمطالبة بالتعويض لضحايا انتهاك قواعد المنافسة على مستوى المحاكم الوطنية لأعضاء الاتحاد الأوروبي¹⁸.

مع ذلك فإن التأسيس لهذا التوجيه لم يأت من فراغ وإنما جاء نتيجة الاهتمام المتزايد بالمصلحة الاقتصادية للمستهلك ضمن أهداف سياسية المنافسة، هذه المصالح التي قد تتعرض للانتهاك من قبل المؤسسات المخالفة لأحكام المنافسة¹⁹، ومن ثم فهي بحاجة لتوفير تدابير إجرائية خاصة يباشرها المستهلك من تلقاء نفسه، تضمن له الحصول على تعويض عادل نتيجة الضرر الذي لحق به، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحقق أهداف العدالة التصحيحية التي تقتضي تصحيح واستعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية بين المؤسسات والمستهلك، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال منح التعويضات المالية المناسبة لضحايا السلوك المنافي للمنافسة²⁰.

الفرع الثاني: تعزيز الردع الشامل لقانون المنافسة

يعمل التطبيق الخاص إلى جانب الوظيفة التعويضية على تعزيز الردع الشامل لقانون المنافسة، وهذا طبقاً لدراسة أجرتها اللجنة الأوروبية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة معدل الكشف عن الممارسات المنافية

¹⁸ FRANCISCO Marcos, Promotion and harmonization of Antitrust Damages claims by Directive EU 2014 /104, Center for European studies, 2018, p. 6.

¹⁹ IOANNIDOU Maria, «Enhancing consumer's Role in EU private competition law Enforcement: a normative and pratical approach», *The Competition Law Review*, Vol. 8, issue 1, 2011, p. 8.

²⁰ VAN CLEYNENBERUGEL Pieter, « Private damages Actions in EU competition law and restorative justice: Towards stream lined Institutional farmwork? », *Market and Competition Law Review*, volume 111, 2019, p. 13.

للمنافسة أو عن طريق زيادة العقوبة المحتملة بعد الكشف، مع ضمان تقصي الحقائق والمعلومات بشكل أكثر دقة²¹.

يمكن للمستهلكين أن يساهموا في تعزيز الردع العام بفضل معرفتهم بالأداء اليومي للأسواق لاسيما تلك المتعلقة بالمنتجات ذات الأسواق الواسعة، كما يتمتعون بحوافز أكبر ومعلومات أفضل وموارد كافية فيما يتعلق بالاتفاقات الرأسية وإساءة استغلال وضعية الهيمنة، الأمر الذي يجعل المستهلك من أهم مقدمي المعلومات للسلطة المنافسة²².

يشكل التطبيق الخاص عن طريق الدعاوى الخاصة للمستهلك عبئا إضافيا على عاتق المؤسسات المخالفة يتعين عليهم حمله، كما يعتبر وسيلة ردع للمخالفين المحتملين عن الانتهاكات المستقبلية لقواعد المنافسة²³.

²¹ Report for the European Commission, “ Making Antitrust Damages Actions more effective in the EU: welfare impact and potential scenarios”, 2007, p. 70.

²² CSERES K.J, Harmonizing private enforcement of competition law in central and Eastern Europe: the Effectiveness of legal transplants through consumer collective Actions, year book of Antitrust and Regulatory studies, Amsterdam university, 2014, p. 11.

²³ Ibid, p. 12.

المبحث الثاني: تعزيز آليات التعويض الجماعي: إدراك لأهمية التطبيق الخاص لقانون المنافسة

تقتضي حماية المصلحة الجماعية للمستهلك البحث عن وسائل قانونية أكثر مرونة، قادرة على توفير سبل تعويض المستهلكين المتضررين من انتهاكات قانون المنافسة بأقل التكاليف وأبسط الإجراءات، لذلك سعت اللجنة الأوروبية إلى توظيف مواردها من أجل اعتماد إجراءات جماعية على مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد، حيث خلصت إلى نشر التوصية رقم 396/2013²⁴ بشأن آليات التعويض الجماعي، كان الهدف منها تسهيل الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، إلا أن عدم إلزامية التوصية حال دون تحقيق الهدف المرجو منها، ولجعل التوصية أكثر فعالية نشرت اللجنة تقريراً بشأن تطبيق توجيه التعويض الجماعي²⁵، حيث أفادت بضرورة تمكين المستهلك من الحصول على تعويض عادل من خلال وضع كافة آليات التعويض الجماعي المتاحة من خلال هذا التوجيه في متناول المستهلك (مطلب أول)، ولم تكفي اللجنة الأوروبية بالتأكيد على أهمية تسخير آليات التعويض الجماعي لخدمة المستهلك، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث أقرت نموذجين مختلفين من آليات الاشتراك في دعاوى التعويض رغبة منها في إثراء مساهمة المستهلك في التطبيق الخاص لقانون المنافسة (مطلب ثان).

المطلب الأول: آليات التعويض الجماعي: إجراء بديل لجبر الضرر الفردي

تتيح طبيعة عمل آليات التعويض الجماعي إمكانية بل وسهولة وصول المستهلكين إلى العدالة، خاصة بالنسبة للدعاوى الفردية التي يتكبد بشأنها المستهلك خسائر ضئيلة على المستوى الفردي، الأمر الذي يجعلها صعبة التطبيق من الناحية العملية، في حين أن مجموع الخسائر الفردية يكون كبيراً جداً وواسع النطاق إذا ما تم

²⁴ Commission Recommendation 2013/396 EU of 11 June 2013 on common principle for injunctive and compensatory collective redress mechanisms in the member states concerning violations Rights of granted under Union law, OJL 201, 2013, <https://eur-lex.europa.eu/>

²⁵ Report from the Commission to the European parliament, the council and the European Economic and social Committee on the implementation of the Commission Recommendation of 11 June 2013 on common principles for injunctive and compensatory collective redress mechanisms in the Member States concerning violations of Rights granted under Union law(2913/396/EU) COM (2018)40 final.

تجميعها في دعوى جماعية واحدة (فرع أول)، كما أنه من الضروري أن يكون الضرر الذي لحق بالمستهلكين مشتركاً، وأن يكون عدد الأفراد المتضررين كبيراً إلى الحد الذي يجعل من غير الممكن إحضار كل مستهلك أمام المحكمة بشكل فردي، وهنا تلعب الهيئات التمثيلية دوراً جوهرياً في رفع دعاوى تعويض نيابة عن المستهلكين المتضررين من السلوك المنافس للمنافسة (فرع ثان).

الفرع الأول: الدعوى الجماعية كآلية تعويض جماعي للمستهلك

تعتبر الدعوى الجماعية أولى الأدوات المستخدمة للمطالبة بالتعويض الجماعي للمستهلك، أين يكون المطالبون أنفسهم هم الذين عانوا من الضرر التنافسي، وهم كذلك من يرفعون الدعاوى أمام المحكمة المختصة²⁶.

تسمح الدعاوى الجماعية بتجميع عديد الدعاوى القانونية المتشابهة في دعوى واحدة، الأمر الذي يمكن المستهلك من الوصول إلى العدالة، خاصة إذا تعلق الأمر بالضرر الفردي منخفض القيمة الذي يتمتع حياله المدعون المحتملون عن رفع الدعوى²⁷.

يساهم التطبيق الخاص عن طريق الدعاوى الجماعية في التغلب على أهم معوقات التقاضي الفردي للمستهلك وهي تكاليف الدعوى الفردية، فعندما تكون تكاليف هذه الأخيرة تفوق الفوائد المتوقعة منها فإن المستهلك يحجم عن رفعها، وعلى العكس من ذلك تكون التكلفة أقل في حالة الدعاوى الجماعية حيث توزع تكاليف الدعوى على مجموع المستهلكين المتضررين، كما تزيد كذلك فرص الفوز بالدعوى وتزداد معها الفوائد المتوقعة من رفعها²⁸.

²⁶ IOANNIDOU Maria ، *Consumer involvement in private EU competition law Enforcement*, Oxford university press, London, 2015, p. 117.

²⁷ VOET Stefaan, «European collective redress: a status questions », *International Journal of Procedural Law*, Volume 4, 2014, p. 4.

²⁸ VAN DEN BERGH Boger, VISSCHER Louis, « The preventive function of collective Actions for damages in consumer law », *Erasmus Law Review*, Volume 1, issue 2, 2008, p. 15.

الفرع الثاني: الدعوى التمثيلية كآلية تعويض جماعي للمستهلك

بههدف تعزيز موقف المستهلك في التطبيق الخاص لقانون المنافسة نشرت اللجنة الأوروبية حزمة تشريعية جديدة تحت مسمى: الصيغة الجديدة للمستهلك، أقرت على إثرها توجيه الإجراءات التمثيلية رقم 1828/2020²⁹ والجدير بالذكر أن هذا التوجيه الهدف منه حماية المصلحة الجماعية للمستهلكين وليس تجميع مصالح المستهلكين الأفراد.³⁰

ترفع الدعوى التمثيلية من قبل جهة تمثيلية عادة ما تكون جمعية أو منظمة مستهلكين نيابة عن المستهلكين المحددين الذين تعرضوا لنفس الانتهاك، وهنا لا يعتبر الأعضاء الممثلون جزءا من الإجراءات³¹.

يشترط في الهيئات التي ترفع الدعوى التمثيلية أن تكون معتمدة بشكل قانوني وغير ربحية، كما يجب أن تمتلك جميع الوسائل القانونية والإدارية والمالية التي تجعلها مؤهلة لتمثيل مصالح المستهلكين بالشكل المطلوب³²، كما ينبغي لها أن تستوفي معايير الثقة بحيث تسمح الإجراءات التمثيلية لأعضاء المجموعة بمراقبة ممثليهم بأقل تكلفة ممكنة للتأكد من أن القرارات التي تتخذها الهيئة التمثيلية في صالحهم³³.

يجب أن ترفع الدعوى التمثيلية بالنيابة عن المستهلكين المحددين أو القابلين للتحديد، كما ينبغي أن تقتصر الدعوى على الحالات التي لا توجد فيها أي دعوى مرفوعة من قبل أي مستهلك، حتى لا يتم رفع أكثر من دعوى

²⁹ Directive EU 2020/1828 of the European parliament and of the council of 25 November 2020 on representative Actions for the protection of the collective interests of consumers and repealing Directive 2009 /22 EC , OJL 409, 2020.

<https://eur-lex.europa.eu/>

³⁰ IOANNIDOU Maria, « Compensatory collective redress for low value consumer claims in the EU : a reality check », *European Review of Private Law*, Volume 27 , issue 6, 219, p. 6.

³¹ RHONSON Salim, FAIRGRIEVE Duncan, « Improving collective Redress in Europe: implementing the representative actions Directive », *Civil Justice Review* , Volume 42 , issue 1, 2023, p. 4.

³² GVELESAINI Zurab, op. cit., p. 307.

³³ LEHAIRE Benjamin, L'action privée en droit pratiques anticoncurrentielles : pour un recours effectif des entreprise et des consommateur en droits français et canadien, thèse pour l'obtention du grade de docteur en droit, Ecole doctorale droit et science politique, "Pierre Couvrat", l'université de la Rochelle et de l'université Laval, Québec, Canada, 2014, p. 112.

واحدة على نفس الانتهاك من طرف الشخص ذاته مرتين، لذلك من المهم جدا وضع الضمانات اللازمة التي من شأنها أن تحول دون حدوث ذلك³⁴.

المطلب الثاني: كيفية مساهمة المستهلك في دعوى التعويض الجماعي

يعتمد رفع دعاوى التعويض لصالح المستهلكين على طبيعة الأصناف المتاحة من آليات التعويض الجماعي، كذلك على الهدف الذي يسعى إليه العمل الجماعي المعني، وعلى هذا الأساس أقرت اللجنة الأوروبية إمكانية الخيار في الإجراءات الجماعية رغبة منها في تحقيق التوازن بين الكفاءة القانونية للإجراءات وتمكين المستهلكين ذوي الدعاوى منخفضة القيمة من المطالبة بالتعويض، إما عن طريق الانضمام إلى الدعاوى المرفوعة لهذا الغرض (فرع أول)، أو من خلال الاشتراك التلقائي ما لم يعبر المستهلك عن نيته في الانسحاب من الدعوى (فرع ثان).

الفرع الأول: آلية الاشتراك الاختياري

في دعاوى التعويض التي تتطلب الاشتراك يتعين على المستهلك الذي يريد أن ينضم إلى المجموعة أن يعبر صراحة عن ذلك بتقديم طلبه إلى المحكمة، ليؤكد التزامه بالحكم النهائي للدعوى، ليتم بعد ذلك رفع دعوى بالنيابة عن مجموع المستهلكين³⁵، ويحتفظ كل مستهلك لم يؤكد رغبته في الاشتراك بحقه في رفع دعوى فردية، ويتميز نموذج الاشتراك الاختياري بقدرته على الحد من مخاطر الدعاوى غير المستحقة أو التعسفية، التي تؤثر سلبا على فعالية آليات التعويض الجماعي³⁶.

تتطوي آلية الاشتراك الاختياري على بعض الإشكالات التي تحد من فعاليتها، بالنظر إلى كونه لا يحظى بإقبال كبير من قبل المستهلكين، ويرجع انخفاض نسب المشاركة بشكل أساسي إلى حاجة المستهلكين المتضررين إلى الكثير من الوقت والمال من أجل الاشتراك في الدعوى، في الوقت الذي يكون فيه إنفاق مواردهم غير

³⁴ GVELESAINI Zurab, op.cit., p. 307.

³⁵ CSONGOR István Nagy, Collective actions in Europe: a Comparative, Economic and Trans systemic Analyse, springer briefs in law, 2019, p. 64.

³⁶ IOANNIDOU Maria, Consumer Involvement in EU competition law Enforcement, op. cit., p. 119.

مضمون، خاصة في الدعاوى التي تكون فيها القيمة الفردية المعرضة لخطر الانتهاك منخفضة، بحيث تكون المكاسب المحتمل تحقيقها من الدعوى لا تغطي حتى تكاليف مشاركة الضحية³⁷.

الفرع الثاني: آلية إلغاء الاشتراك

يعتبر المستهلكون ضحايا انتهاك قواعد المنافسة تلقائياً أعضاء في دعاوى التعويض المشمولة بإجراء إلغاء الاشتراك أو الانسحاب، ما لم يعبروا صراحة عن رغبتهم في الانسحاب قبل تسجيل الدعوى وقبل أية تسوية محتملة، واستناداً إلى نموذج إلغاء الاشتراك نكون أمام مجموعة من المطالبات وليس أمام مجموعة مدعين³⁸.

لإجراء إلغاء الاشتراك أثر إيجابي بالنسبة لآليات التعويض الجماعي، إذ يسمح بتغطية عدد أكبر من المستهلكين المحددين والمتضررين، وبالتالي وصول مطالباتهم إلى العدالة، لذلك يصنف على أنه الآلية الأكثر استخداماً بالمقارنة مع آلية الاشتراك الاختياري³⁹.

مع ذلك لا شيء يمنع من الجمع بين الآليتين، إذ من الممكن التوفيق بين مميزات كل آلية، حيث يسمح للمستهلك العضو في المجموعة الانسحاب ورفع دعوى فردية إذا كان يرى بأنه لن يتحصل على التعويض المطلوب من خلال نظام الاشتراك الاختياري، أو يسمح للمستهلك بالانضمام في مرحلة لاحقة إلى إجراءات الدعوى بعد رفعها نيابة عنه في نظام إلغاء الاشتراك، فالقانون لا ينص على إلزامية أخذ كل إجراء على حدة، كما لا ينص كذلك على أن أحد الإجراءات هو الأساسي، وبالتالي من الجيد العمل بكلا النظامين بالتوازي مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الاستثناءات لصالح كل نظام بحسب الحالة وبحسب شروط محددة⁴⁰.

³⁷ BENÔHR Iris, EU consumer law and human Right's, Oxford studies in European law, London, 2013, p. 178.

³⁸ IOANNIDOU Maria, Consumer Involvement in EU competition law Enforcement, op.cit., p. 119.

³⁹ Ibid, p. 119.

⁴⁰ HAMULAKOVA Karla, « Opt-Out systems in collective redress EU Perspectives and present situation in the Czech Republic », *Journal of Legal Studies*, Volume 59, issue 1, 2018, p. 37.

خاتمة

يتطلب تطبيق قانون المنافسة مساهمة جميع الأطراف الفاعلة في السوق بما في ذلك المستهلك باعتباره جهة تطبيق خاصة، ولتسهيل مساهمته عملت سياسة المنافسة على توفير عدة آليات قانونية لتفعيل دوره في التطبيق الخاص لقانون المنافسة، ويمكن الوقوف على مدى أهمية مساهمة المستهلك في التطبيق الخاص لقانون المنافسة من خلال ما يلي:

- تعزيز موقف المستهلك تجاه العملية التنافسية، فلم يعد مجرد مستفيد من الفوائد الاقتصادية للسوق، وإنما أصبح طرفاً فاعلاً في تعزيز القدرة التنافسية بفضل مساهمته في التطبيق الخاص لقانون المنافسة.
- تبرر مساهمة المستهلك في التطبيق الخاص لقانون المنافسة عن طريق آليات التعويض الجماعي بحقه في الحصول على تعويض عادل نتيجة الضرر التنافسي الذي لحق به، كما ينظر إليه كأداة ردع إضافية في مواجهة المؤسسات المخالفة للقواعد المنافسة.
- تسمح آلية التعويض الجماعي بتجميع عديد الدعاوى القانونية المماثلة في إجراء قانوني واحد، إما في شكل اشتراك اختياري أو إلغاء الاشتراك، الأمر الذي يزيد من فرص وصول المستهلك إلى العدالة.

من خلال ما سبق ذكره يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة العمل على تبسيط إجراءات التقاضي ذات الصلة بمطالبات التعويض سواء تلك المتعلقة بالدعاوى الفردية محددة القيمة أو إجراءات الدعاوى الجماعية.
- ينطوي إجراء الانسحاب على الرغم من فعاليته على بعض المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة للمستهلك، وللتغلب عليها ينبغي تمكين المستهلك من حقه في الإعلام بكل دقة وشفافية بجميع تفاصيل الدعوى.

يشكل تطبيق قانون المنافسة عن طريق دعاوى تعويض المستهلك عن الضرر التنافسي إجراء قانونيا جديدا يبرر دور المستهلك في المساهمة في التطبيق الخاص لقانون المنافسة، ولتفعيل دوره بالشكل المطلوب يقتضي الأمر ضرورة اعتماد آليات التعويض الجماعي التي تتيح إمكانية دمج عديد الدعاوى القانونية المماثلة في دعوى قانونية واحدة، وهو ما يسهل وصول المستهلك إلى العدالة، إضافة إلى تحقيق الردع العام لقانون المنافسة.